

كتاب البراهين الفاضحة في جهل الغلاة

للشيخ ابي مارية القحطاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

ففي زمان ذهبت فيه دولة الإسلام، وقلَّ فيه العلماء المشتغلون بأمور ساحات الجهاد، وكانت الحرب تحصد أهل العلم وطلبته حصداً؛ كان ترؤس الجهال، وقيادتهم مرؤوسهم إلى الضلال، فظهر الغلو بعد أن كان مطموراً، وتحرك بعد أن كان راكداً، واستشرى بعد أن كان منبوءاً، وصار لأهله شوكة ومنعة؛ وكثر دعائه على أبواب جهنم، يدعون إلى ضلالهم، ويلبسون على الناس دينهم، ويقاتلون أهل السنة من أجل ذلك.

أحببت أن أسلط الضوء على بعض ما عند هؤلاء، وأبين موقف العلماء من غلوهم في التكفير، وتحذيرهم من الغلو وصوره، وأسأل الله التوفيق والسداد.

فكتبت هذه الرسالة رداً على غلاة العصر الذين كفروا الجماعات الإسلامية المجاهدة التي تقاتل لإعلاء كلمة لا إله إلا الله، تارة يكفرونهم لأنهم أخذوا سلاحاً من الكفار، وتارة لأنهم جالسوهم، وغيرها من الدعاوى الباطلة. وليس كفر في تلك الجماعات التي كفرها هؤلاء، بل هي فتاوى عمياء، وقواعد تنزل على واقع الشام بغير فقه، يتولى عضدها بعض من يعمون الانتساب للعلم والجهاد.

ولست هنا مدافعاً عن جماعات علمانية أعلنت رايها الديمقراطية، ولست كذلك بمتجاهل لأولويات الجهاد الشامي اليوم، حيث العدو الأكبر والضرر الأعظم يتمثل بالنصيرية الصائلين على المسلمين، المقاتلين بالوكالة عن اليهود والنصارى والنظام الدولي الطاغوتي المتسلط على ديار المسلمين، فدفع النصيرية مقدّم على كل شيء؛ فهم يقتلون في كل يوم المئات من المسلمين ببراميلهم المتفجرة، وبغاراتهم الإجرامية. وبينما نحن في هذا الحال؛ إذ الغلاة يُسهمون إسهاماً كبيراً في تعطيل دفع هذا الصائل الخبيث، ويتسببون في تثبيت عرش بشار وإبقائه وزمرته الخبيثة، وهذا ما لا ينكره منصف يتابع الشأن السوري.

وقد كانت حلب -والمدينة خاصة- غاصة بالجماعات الإسلامية، وجماعات أخرى متفرقة؛ داخلية في دائرة الإسلام فيهم خير وشر، وحسناتهم في قتال النظام الكافر محمودة مشهودة، برغم فسقهم ومعاصيهم

اللازمة، فقد كانوا جدارًا في وجه النظام. ومن الجماعات الإسلامية المشهود لها في حلب كان لواء التوحيد، حيث كان يغطي تسعة أعشار جبهات حلب الداخلية، وكان له مشاركات فعلية في الأرياف ووجود دائم مع جبهة النصرة وأحرار الشام، وكان العمل جاريًا على أحسن حال ممكنة، لا تمييز فيه ولا تصنيفات تصنع للعدو فُرجًا يدخل منها، ولكن بدأت المشكلة عندما بدأ الغلو يظهر لسانه، ويبغي على المجاهدين بفتاويه الضالة، وسيفه الإجرامي، الذي سلَّه في وجوه المجاهدين وأجراه على رقاب المرابطين، ونسي الكفار والمرتدين، واتخذ المجاهدين جبهةً توجه إليها؛ فهذا باغٍ - كما كانت جبهة النصرة قبل تكفيرها - وأولئك مرتدون وصحوات، وبعض سفهاءهم المسمَّين بالشرعيين يرمون الشيخ أيمن الظواهري بالكفر، وكفروا الشيخ الجولاني والعبد الفقير، فضلًا عن زهران علوش والحموي ومن معهم؛ فهؤلاء سابقون إلى الكفر، ومن أوتاد الصحوات المرتدين، عند هؤلاء الضالين، والله المستعان.

وهذا كله تكفير لا خطام له ولا زمام، وهو تكفير خصومة، ومن التكفير السياسي، ويكون بحسب الهوى والمصلحة، ويُتدرع إليه بالظنون والأوهام.

ورحم الله الشوكاني إذ يقول: «ها هنا تُسكب العبرات ويُنَّاح على الإسلام وأهله بما جنَّاه التعصب في الدين على غالب المسلمين من الترامي بالكفر لا لِسنة ولا لقرآن ولا لبيان من الله ولا لبرهان، بل لما غَلَتْ مَراجل العصبية في الدين وتمكَّن الشيطان الرجيم من تفريق كلمة المسلمين لِقَنَمِ الزامات بعضهم لبعض بما هو شبيه الهباء في الهواء والسَّراب بقيعة، فيالله وللمسلمين من هذه الفاقة التي هي من أعظم فواقر الدين والرزية التي ما رُزئ بمثلها سبيل المؤمنين! وأنت إن بقي فيك نصيب من عقل وبقية من مراقبة الله - عز وجل - وحصّة من الغيرة الإسلامية؛ قد علمت وعلم كل من له علم بهذا الدين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل عن الإسلام، قال في بيان حقيقته وإيضاح مفهومه: إنه إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان وشهادة أن لا إله إلا الله، والأحاديث بهذا المعنى متواترة، فمن جاء بهذه الأركان الخمسة، وقام بها حق القيام فهو المسلم على رغم أنف من أبى ذلك كائنًا من كان، فمن جاءك بما يُخالف هذا من ساقط القول وزائف العلم بل الجهل فاضرب به في وجهه، وقل له: قد تقدم هَذيانك هذا برهان محمد بن عبد الله.

دَعُوا كُلَّ قَوْلٍ عِنْدَ قَوْلٍ مُحَمَّدٍ فَمَا آمَنَ فِي دِينِهِ كَمُخَاطِرٍ. « اهـ [السييل الجرار ٤ / ٥٨٤].

والعجب العجيب أن جماعة الدولة كَفَّرت الفصائل ثم استحلّت دماءهم وأموالهم، ثم إنها لما فعلت ذلك وكفرت أعيانهم؛ استخدمت معهم كل الأساليب لإبادة خضرائهم، كما أنها جعلت تكفير تلك الفصائل بابًا لتكفير جبهة النصرة؛ لأن النصرة لم تكفر تلك الفصائل وهي تقاتل معهم، وعندما دفعت النصرة بغى جماعة الدولة وكان معها الأحرار والجبهة الإسلامية فرحت جماعة الدولة باعتقادها الفاسد، وراحت تروج لأحكامها

الباطلة بأن النصره كفرت بسبب موالاتها الكفار؛ ثم غرروا بأفرادهم وأرسلوهم ينتحرون بالمفخخات والأحزمة والقنابل؛ ففجروا أنفسهم على حواجز المجاهدين في دير الزور وحلب وإدلب والرقه وغيرها، ونحن لا نستغرب هذا؛ لأنهم من قبل كفروا إخواننا في النصره والأحرار في الرقة، وأجهزوا على جرحاهم بالمشافي، وقتلوا أسراهم وأدخلوا المفخخات على مقرات النصره والأحرار بمباركة من البنعلي والحطاب التونسي، ولله در الشيخ الحدوشي عندما قال: إن الحطاب ما دخل ساحة إلا أفسدها، وها هي مأساة الجزائر كأنها تُعاد فصولها من جديد؛ فأنصح مناصري جماعة الدولة في الشام وأفرادهم أن يعودوا إلى ما كتبه الشيخ أبو مصعب السوري في شهادته على التجربة الجزائرية، فإنهم لا بد أن يرجعوا كثيرًا للوراء، وإن ما تفعله جماعة الدولة لا يختلف كثيرًا عما حصل في الجزائر، وما أشبه الحال بالحال، وما أوضح الأمر لمن تفكر مخلصًا قلبه من علائق الهوى وكل نفس ذات هوى؛ فأنت ترى أنه لم يؤيد الدولة عالم معتبر، ولا قائد من قادات الجهاد إلا من حمل فكرهم ومنهجهم، بل إن جميع العلماء والدعاة والخيرين وقادة الجهاد لم يرضوا بأفعال الدولة؛ مما دفع القيادة العامة لتنظيم قاعدة الجهاد إلى البراءة من جماعة الدولة وأفعالها بعد حلم كبير وصبر طويل، وكان هذا الأمر ليكون هذا قبل مدة طويلة؛ لكنها براءة جاءت متأخرة، وعذر جماعة قاعدة الجهاد لائح، لأننا نعلم أن كثيرًا من الأمور ما كانت تصلهم من قبل كما تصلهم هذه الأيام بشكل واضح، وأن انفتاح الساحة الإعلامية أزال كثيرًا من اللبس عن الأمة والمجاهدين في ساحات الجهاد الأخرى.

وعليه فإننا ننصح إخواننا في العراق الذين ما يزالون مع جماعة الدولة ممن نحسبهم والله حسيبهم أصحاب مقاصد حسنة، أن يعيدوا النظر في طريقهم، أين يذهبون، وإلى أين تسير تلك الجماعة التي بنيت على الأشلاء ورويت بالدماء، فلا يجعلوا تضحية تلك السنين تذهب هدرًا، ولا بد من النظر إلى قيادة جماعة الدولة التي لم تترك صاحبًا ولا صديقًا بل عادت جميع الناس، وليراجعوا خطابات الناطق الرسمي العدناني الذي يعرف غالب الإخوة الأفاضل؛ من هو؟ وما منهجه ومضمون كلامه؟ والخلاصة أنه يعتبر جميع الناس صحوات، ويقول إن أبناء الدولة شرايهم الدماء وأنيسهم الأشلاء، وغير هذا مما تنكره الفطر السليمة، وقبل ذلك جعل الإخوان شرًا من العلمانيين!

وهنا نسأل سؤالاً: هل عوام الإخوان عندك يأخذون نفس حكم عوام العلمانيين؟ وهل بُعد الإخوان عن الشرع كبعد العلمانيين؟ وهل من يطلب الشرع فيخطئه مهما ضل عنه؛ كمن يستدبر الدين ويستعلي على رب العالمين؟ إن هذه الإطلاقات الهوجاء، لا تدل على رجل عاقل فضلاً عن مستقيم على الشرع.

وقد رد الشيخ الأسير أبو محمد المقدسي على مثل هذا الكلام الطائش في رسالته «الإنصاف حلة الأشراف» فقال -فك الله أسره-:

«فهل قول من قال بعد نكبة الإخوان في مصر بأن «الإخوان شر من العلمانيين والمتردين» عدل وإنصاف؟! وهل من يطلق مثل هذه الإطلاقات على عواهنها -إذا لم يتق الله ويضبط نفسه- بالقول السديد: قادرٌ على أن ينصف الناس ويحكم بينهم بالعدل إذا ما تسلم زمام الأمور، وفي الناس من العوام والعصاة والخاطئين والمخالفين والفساق وغيرهم ممن هم شر من الإخوان!؟

إن من تابع ما فعله علمانيو مصر بالإخوان المسلمين -رجالهم ونسائهم، شبيهم وشبابهم- ورأى عدواتهم للإسلام بل حتى لاسمه، وحرهم للشريعة بل حتى لرسمها، ليعلم أن مثل هذه الإطلاقات والتصريحات النارية؛ تصريحات ظالمة لم يراعٍ من أطلقها حرمة هؤلاء المسلمين وحقهم، ولا راعى مصابهم ونكبتهم التي يمرون بها، وسأوى بين من يحاربون دين الله ولا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة، وبين المسلم الطائع أو العاصي، وليس هذا من العدل والميزان الذي قامت به السموات والأرض.

فلتعلم الدنيا كلها أننا لا نُكفّر الإخوان المسلمين، بل هم عندنا مسلمون وإن خالفونا في كثير من المسائل بعضها في المنهج والأصول؛ فهم وأتباعهم وأنصارهم ومؤيدوهم بالألوف على مراتب شتى، فيهم العالم وفيهم الجاهل، وفيهم المطيع وفيهم العاصي، وفيهم المتعلم وفيهم العامي، ومنهم من تلتخ ببعض نواقض الإسلام من حكم بغير ما أنزل الله أو مشاركة في التشريع، أو أقسم على احترام الدساتير الكفرية أو أثنى على القوانين الوضعية وقضائياتها ومحاكمها، ومنهم من لم يقارف شيئاً من ذلك، وكلّ يُعامل بما يستحقه، ولا يجوز أن يُتجاوز فيهم حدود الله بأن يُعاملوا جميعهم بمعاملة من نراه قد قارف بعض النواقض، فيؤذى الخلي منها بجريرة المتلطح بها، فليس هذا من العدل في شيء، خصوصاً وأنهم ليسوا طائفة محاربة ولا ممتنعة بشوكة، بل هم طائفة مُحَارَبَة - بفتح الراء - لأجل ما عندها من إسلام ودين، فلا يجوز -والحالة كذلك- أن نعصي الله فيهم وإن عصوه فينا، ولا أن نيهتهم وإن بهتنا بعضهم وظلمونا ووصفونا بالإرهابيين أو التكفيريين، فلا نظلمهم وإن ظلمونا، بل نطيع الله فيهم وإن عصوه فينا، ونتقيهم في العدل معهم والإنصاف وإن ظلمنا بعضهم ولم يتق الله فينا.

هكذا يجب أن تكون صبغة تيارنا، وهكذا ينبغي أن يكون نهج أبنائه وأخلاق قادته ومشايخه ومرجعياته، فهم أحقُّ الناس بالعدل في الناس إذ يظلمهم الناس، وهم أولى الناس بإنصاف الناس إذ ييهتهم الناس؛ لأن من تجرع الظلم ينبغي أن يكون من أشد الناس بغضاً له وفراراً من التخلق به، ومن ذاق ويلات الافتراء عليه ولظى بهتانه من الخصوم الظلمة والأنظمة المفترية الكافرة، ينبغي أن يكون من أبعد الناس من خلق الافتراء والبهتان، وأبغضهم لهذه الأخلاق، وأحرصهم على العدل والإنصاف.

هكذا هو ديننا، وهذه هي أخلاقنا؛ نعامل الناس بها ولا نعاملهم بخلقهم هم، وليس من المروءة ولا من الرجولة أن نشمت بمخالفينا من المسلمين في مصابهم وتسلب أعداء الله عليهم وانتهاكهم لحرمتهم، فمن عاداهم لإسلامهم الذي يصفه بالمعتدل، هو أشد عداوة لنا ولإسلامنا الذي يصفه بالمتطرف والمتشدد والإرهابي، ومن

وقع تحت أيدي وألسنة أعداء الله من أبناء هذا التيار؛ يقدر ما أقول ويعرفه حق المعرفة. وإن من أوثق عرى الإيمان التي تعلمناها وما فتئنا نُعلّمها وندعو إليها؛ أن يوالى المسلمون كلُّ بحسب ما يستحقه من الموالاة؛ بحسب قربه من الدين وطاعته، وأن نفرق بين المسلمين والمجرمين، وأن نُميّز بين أهل الإسلام وأعداء الإسلام، وحتى العصاة والفجار من المنتسبين للإسلام لا نظلمهم أو نتجاوز فيهم حدود الله، فللفاسق الملى حق من الموالاة والنصرة»

انتهى كلام المقدسي.

وعلى مناصري جماعة الدولة أن لا يقدسوا جماعتهم ويضلّلوا غيرها، وعليهم أن ينظروا لخطاب قادة القاعدة وفتاويهم وبياناتهم ويقارنوها مع حال جماعة الدولة ومع أفعالهم وتصريحاتهم فإنهم لا شك سيجدون بينها اختلافاً كبيراً، ولا يستوي عند مطلع؛ منهج الشيخ عطية الله وأبي يحيى وأسامة أميرهم، وهو المبتوث في تنظيراتهم وكتهم وخطاباتهم، بمنهج جماعة الدولة، ولكننا ابتلينا بحب القاعدة حبّاً إجمالياً، ليس فيه اطلاع على منهجها وتفصيلاته، ولهذا ظن كثير من هؤلاء أن القاعدة اليوم انحرفت، وهي لم تنحرف عن منهج سابقها قيد أنملة.

ويجب عليهم كذلك أن لا تكون طاعة أمرائهم عمياء؛ فلا يجوز طاعة مخلوق في معصية الخالق؛ فكيف بطاعة من يأمر بقتل المجاهدين وتفجير مقراتهم بالمفخخات؟ قل لي بربك: من فعل ما فعلته الدولة بتفجيرها لمقرات المجاهدين واستهدافها إياهم بالمفخخات؟ لقد فاقت جماعة الدولة بأعمالها وفجورها مع خصومها ما فعله الزوابري وأمين في الجزائر.

فهذا التاريخ شاهد أنه ما ضرب أحد مقرات تنظيم القاعدة بالمتفجرات غير أمريكا اللعينة وجماعة الدولة، فشابهت أفعال جماعة الدولة وجرائمها ما فعله الكفار بالمسلمين من استهدافها لقادة المجاهدين ومقراتهم، بل وحتى بيوتهم؛ فأرسلوا ثلاثة انتحاريين إلى بيت أمير النصره بالحسكة؛ ففجر أحدهم نفسه وقتل أربعة من خيرة الإخوة، ثم استسلم آخرا ثم ذكرا قصتهما كاملة أمام الكاميرا، وكان سبب استسلامهما أنهما سمعا صراخ النساء والأطفال بينما أخبرهما أمراؤهما أنه ليس في هذا الحي أطفال ولا نساء ولا عوام، والجرائم المشابهة لهذه كثيرة زادت عن الحصر والعدّ؛ فإننا لله وإنا إليه راجعون.

وإننا لنتساءل: كيف لهؤلاء -الذين يطيعون جماعة الدولة طاعة عمياء وينفذون كل ما يأمرهم به قادتهم من قتل للمجاهدين وتفجير لبيوتهم- أن يظنوا أنهم يلقون ربهم وهو عنهم راضٍ؟ كيف يرضى عنهم وقد نقضوا

العهود المغلظة، والمواثيق العظيمة، وتجروؤوا على دماء المسلمين والمجاهدين، وعقدوا مواثيقهم على نصرة جماعتهم بغير هدى بل يوالون من والاها ويعادون من عاداها ولا ينظرون إلى مقامها ومقام خصومها من الحق، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في بيان مسائل العهود والمواثيق والحلف والموالات: «ومن حالف شخصاً على أن يوالي من والاها ويعادي من عاداه كان من جنس التتر المجاهدين في سبيل الشيطان، ومثل هذا ليس من المجاهدين في سبيل الله تعالى، ولا من جند المسلمين، ولا يجوز أن يكون مثل هؤلاء من عسكر المسلمين، بل هؤلاء من عسكر الشيطان، ولكن يحسن أن يقول لتلميذه: عليك عهد الله وميثاقه أن توالي من والى الله ورسوله، وتعادي من عادى الله ورسوله، وتعاون على البر والتقوى ولا تعاون على الإثم والعدوان، وإذا كان الحق معي نصرت الحق، وإن كنت على الباطل، لم تنصر الباطل فمن التزم هذا كان من المجاهدين في سبيل الله تعالى، الذين يريدون أن يكون الدين كله لله وتكون كلمة الله هي العليا» [مجموع الفتاوى: ٢٨ / ١٩ - ١٢] ، تأملوا أصلحكم الله قول شيخ الإسلام -رحمه الله- لتعرفوا على أي شيء تبايعتم، ومتى تسمعون ومتى تمتنعون عن الطاعة؛ فاتق الله أخي المجاهد ولا تكن للظالمين نصيراً.

وكيف تكفرون مجاهداً خرج لنصرة دين بمجرد ظن باطل أو شبهة؟ أليس هذا أشبه بطاعة الأحرار والرهبان في تحليل الحرام وتحريم الحلال؟ فأحكام الوضع كأحكام التكليف، والتكفير هو من حقوق الله تعالى، لا يكفر إلا من كفره الله بيقين، ولا يتابع فيه صغار طلبة العلم بل العوام، بغير بينات ولا تثبت ولا انتفاء شبهات، فكيف بتكفير الطوائف المجاهدة! فهؤلاء الذين كفرتهم جماعة الدولة من الفصائل؛ منهم أناس تأولوا نصوصاً، وعملوا بأقوال اجتهدوا فيها بأخذ سلاح أو مال؛ فبرك أجبني: أين الكفر والردة في هذا؟ كيف يكفرون؟ وكيف يبني على تكفيرهم تكفير غيرهم بتسلسل معلل بعلل واهية ليس فيه من مناطات التكفير الشرعية شيء؟

قال الشيخ أبو عمر عبد الحكيم حسان: «فإن من الأمور الخطيرة والعظيمة المحرمة في دين الله تعالى رمي المسلم بالكفر دون أن يستحقه، فإن دم المسلم وعرضه وماله حرام، كما قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)، وهذا واضح أيضاً في قوله -صلى الله عليه وسلم-: (إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام) قد بين النبي -صلى الله عليه وسلم- الخطر العظيم في تكفير المسلم في قوله -صلى الله عليه وسلم-: (ولعن المؤمن كقتله، ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله)، وعن عبد الله بن مسعود مرفوعاً: (ما من مسلمين إلا وبينهما ستر من الله، فإذا قال أحدهما لصاحبه هجراً هتك الله ستره، وإذا قال يا كافر فقد كفر أحدهما)»

وقال: «والإقدام على تكفير المسلم بغير مقتضى لذلك فيه كثير من المحاذير التي ينبغي على من أراد السلامة أن يحذرهما، ومن هذه المحاذير: القول على الله بغير علم، والأصل أن لا يتكلم الإنسان في شيء من أمور

الشريعة إلا بعلم وعدل، فإن هذا وإن كان مأمورًا به مطلقًا فهو في هذا الباب أوجب، وكما أن الإنسان لا يجوز له أن يثبت شيئًا إلا بعلم، فلا يجوز له أن ينفي شيئًا إلا بعلم أيضًا، وقد قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾ ، وقال تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا﴾ ، وذلك أن التكفير حق محض لله تعالى لا ينبغي الإقدام عليه إلا بدليل شرعي منزل من عند الله تعالى، فلا يملك أحد الإقدام عليه إلا بإذن من الله تعالى وقد أكد علماؤنا الكرام على ما قلناه هنا».

انتهى باختصار من كتابه: «عظم الكلام في مسائل الإيمان والكفر – وسنورد هنا شيئًا مما جاء في كتابه من نصوص العلماء في مسألة التكفير».

يقول أبو محمد ابن حزم -رحمه الله تعالى-: «لا نسمي في الشريعة اسمًا إلا بأن يأمرنا الله تعالى بأن نسميه أو يبيح لنا الله بالنص بأن نسميه، لأننا لا ندري مراد الله -عز وجل- منا إلا بوحي وارد من عنده علينا، ومع هذا فإن الله -عز وجل- يقول منكرًا لمن سمي في الشريعة شيئًا بغير إذنه -عز وجل-: ﴿إن هي إلا أسماء سميتوها أنتم وآبائكم ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى﴾ * أم للإنسان ما تمنى﴾ ، وقال تعالى: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين﴾ * قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا﴾ ، فصح أنه لا تسمية مباحة لملك ولا لإنس دون الله تعالى، ومن خالف هذا فقد افترى على الله -عز وجل- الكذب وخالف القرآن، فنحن لا نسمي مؤمنًا إلا من سماه الله -عز وجل- مؤمنًا، ولا نسقط الإيمان بعد وجوبه إلا عمن أسقطه الله -عز وجل- عنه». اهـ [الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٩١)].

ونقل القاضي عياض -رحمه الله- في فصل: تحقيق القول في إكفار المتأولين؛ عن العلماء المحققين قولهم: «إنه يجب الاحتراز من التكفير في أهل التأويل فإن استباحة دماء المصلين الموحدين خطر، والخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم واحد». اهـ من [الشفاف في حقوق المصطفى للقاضي عياض (٢/ ٢٧٧)].

وللغزالي -رحمه الله- كلمة قريبة من هذا النص في «فيصل التفرقة» حيث قال: «والذي ينبغي الاحتراز عن التكفير ما وجد له سبيلاً؛ فإن استباحة دماء المصلين المقرين بالتوحيد خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك دم لمسلم واحد». اهـ

ونقل الحافظ ابن حجر -رحمه الله- عن القرطبي أنه قال في المفهم: «وباب التكفير باب خطر ولا نعدل بالسلامة شيئاً». اهـ [فتح الباري (٣٠١/١٢)]

وبعد أن ذكر ابن الوزير -رحمه الله- الأحاديث في النهي عن تكفير المسلم قال: «وفي مجموع ذلك ما يشهد بصحة التخليط في تكفير المؤمن وإخراجه من الإسلام مع شهادته بالتوحيد والنبوات، وخاصة مع قيامه بأركان الإسلام وتجنبه للكبائر وظهور أمارات صدقه في تصديقه لأجل غلظه في بدعة لعل المكفر له لا يسلم من مثلها أو من قريب منها، فإن العصمة مرتفعة وحسن ظن الإنسان بنفسه لا يستلزم السلامة من ذلك عقلاً ولا شرعاً، بل الغالب على أهل البدعة شدة العجب بنفوسهم والاستحسان لبدعتهم».. إلى آخر قوله النفيس انتهى من [الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم: ص ٤٢٥ وما بعدها].

يقول القاضي عياض -رحمه الله-: «اعلم أن تحقيق هذا الفصل وكشف اللبس فيه مورده الشرع، ولا مجال للعقل فيه» اهـ [الشفاء (٢٨٢/٢)]

ويقول ابن تيمية -رحمه الله-: «الكفر حكم شرعي متلقى عن صاحب الشريعة، والعقل قد يُعلم به صواب القول وخطؤه، وليس كل ما كان خطأ في العقل يكون كفرة في الشرع، كما أنه ليس كل ما كان صواباً في العقل تجب في الشرع معرفته» اهـ [درء تعارض العقل والنقل (٢٤٢/١)].

وقال ابن تيمية -رحمه الله-: «ومن ثبت إسلامه بيقين لم يزل عنه ذلك بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة، فإذا تبين ذلك فاعلم أن مسائل التكفير والتفسيق هي مسائل الأسماء والأحكام التي يتعلق بها الوعد والوعيد في الدار الآخرة، وتتعلق بها الموالة والمعاداة والقتل والعصمة وغير ذلك في الدار الدنيا، فإن الله سبحانه أوجب الجنة للمؤمنين وحرم الجنة على الكافرين، وهذا من الأحكام الكلية في كل وقت ومكان» اهـ [مجموع الفتاوى (٤٦٨/١٢)]

وقال ابن تيمية أيضاً: «فإن الخطأ في اسم الإيمان ليس كالخطأ في اسم مُحدث، ولا كالخطأ في غيره من الأسماء، إذ كانت أحكام الدنيا والآخرة متعلقة باسم الإيمان والإسلام والكفر والنفاق» اهـ [مجموع الفتاوى (٣٩٥/٧)، وراجع (٥٨/١٣)].

ويقول محمد بن إبراهيم ابن الوزير -رحمه الله-: «إن التكفير سمعي محض لا مدخل للعقل فيه، وإن الدليل على الكفر لا يكون إلا سمعيًا قطعياً ولا نزاع في ذلك»^١. هـ باختصار من [العواصم والقواصم (١٧٨/٤)، (١٧٩)].

وقال ابن تيمية شيخ الإسلام -رحمه الله-: «والخوارج تكفر أهل الجماعة وكذلك أكثر المعتزلة يكفرون من خالفهم وكذلك أكثر الرافضة، ومن لم يُكفر فسق، وكذلك أكثر أهل الأهواء يبتدعون رأياً ويُكفرون من خالفهم فيه، وأهل السنة يتبعون الحق من ربهم الذي جاء به الرسول -صلى الله عليه وسلم-، ولا يُكفرون من خالفهم فيه بل هم أعلم بالحق وأرحم بالخلق كما وصف الله به المسلمين بقوله: {كنتم خير أمة أخرجت للناس}، قال أبو هريرة: كنتم خير الناس للناس»^١. هـ [منهاج السنة (١٥٨/٥)].

وقد ذكر ابن القيم -رحمه الله- هذا المعنى في نونيته فقال:

الكفر حق الله ثم رسوله بالنص يثبت لا بقول فلان
من كان رب العالمين وعبداه قد كفراه فذاك ذو الكفران

[الشافية الكافية في الانتصار للفرقة الناجية - ص ٢٤٣]

وقال الإمام وهب بن منبه -رحمه الله تعالى-: «فوالله ما كانت للخوارج جماعة قط إلا فرقها الله على شر حالاتهم، وما أظهر أحد منهم قوله إلا ضرب الله عنقه، وما اجتمعت الأمة على رجل قط من الخوارج، ولو أمكن الله الخوارج من رأيهم لفسدت الأرض، وقطعت السبل، وقطع الحج إلى بيت الله الحرام، وإذن لعاد أمر الإسلام جاهلية، حتى يعود الناس يستعينون برؤوس الجبال كما كانوا في الجاهلية، وإذن لقام أكثر من عشرة أو عشرين رجلاً ليس منهم رجل إلا وهو يدعو إلى نفسه بالخلافة، ومع كل رجل منهم أكثر من عشرة آلاف يقاتل بعضهم بعضاً، ويشهد بعضهم على بعض بالكفر حتى يصبح الرجل المؤمن خائفاً على نفسه ودينه ودمه وأهله وماله، لا يدري أين يسلك أو مع من يكون، غير أن الله بحكمه وعلمه ورحمته نظر لهذه الأمة فأحسن النظر لهم، فجمعهم وألف بين قلوبهم على رجل واحد ليس من الخوارج... إلخ» [رسالة مناصحة وهب بن منبه لرجل تأثر بمنهج الخوارج - ص ١٧].

وقال العلامة الشيخ سليمان بن سحمان: «ومن علامات صاحب البدعة: التشديد، والغلظة، والغلو في الدين، ومجاوزة الحد في الأوامر والنواهي، وطلب ما يعنت الأمة ويشق عليهم ويحرجهم ويضيق عليهم في أمر دينهم، وتكفيرهم بالذنوب والمعاصي إلى غير ذلك مما هو مشهود مذكور من أحوال أهل البدع» اهـ [منهاج أهل الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع - ص ٢٦]

وقال صديق حسن خان -رحمه الله-: «قال الإمام الشوكاني في السيل الجرار: اعلم أن الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الإسلام ودخوله في الكفر لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم عليه إلا ببينة أوضح من شمس النهار» اهـ [الروضة الندية شرح الدرر البهية لصديق حسن خان (ص ٢٩١)، والنص بكامله موجود في السيل الجرار للشوكاني (٤/ ٥٧٨)].

وقال ابن حزم -رحمه الله-: «ومن تأول من أهل الإسلام فأخطأ، فإن كان لم تقم عليه الحجة، ولا تبين له الحق، فهو معذور مأجور أجراً واحداً لطلبه الحق وقصده إليه مغفور له خطؤه، إذ لم يتعمده لقول الله تعالى: ﴿وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم﴾...»

إلى أن قال ابن حزم:

«فإن عاند الحق معارضاً لله تعالى ولرسوله -صلى الله عليه وسلم- فهو كافر مرتد حلال الدم والمال، لا فرق في هذا بين الخطأ في الاعتقاد أو في أي شيء كان من الشريعة، وبين الخطأ في الفتيا في أي شيء كان على ما بيننا قبل» اهـ [الفصل في الملل والنحل (٤/ ٢٤)، وراجع الفصل (٤/ ٢٥، ١٠٥)، الإحكام (٥/ ١١٧ - ١١٨)].

وذهب أبو المعالي -وكان سئل أن يقرر شيئاً في التكفير- إلى الاعتذار؛ لأن الغلط فيها يصعب، لأن إدخال كافر في الملة، أو إخراج مسلم منها عظيم في الدين، ذكر ذلك القاضي عياض ثم قال: «وقال غيرهما [أي غير الأشعري والجويني] من المحققين: الذي يجب هو الاحتراز من التكفير في أهل الأهواء، فإن استباحة دماء الموحدين خطر، والخطأ في ترك ألف كافر أهون من الخطأ في سفك مَحْجَمَةٍ من مسلم واحد، وقد قال -عليه الصلاة والسلام-: (فإذا قالوها -يعني الشهادة- عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله تعالى)، فالعصمة مقطوع بها مع الشهادة، ولا ترتفع ويستباح خلافها إلا بقاطع» اهـ [من شرح الشفا للقاضي عياض (٢/ ٥٠٠ - ٥٠١)].

وقال ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: «إن المتأول الذي قصده متابعة الرسول -صلى الله عليه وسلم- لا يكفر ولا يفسق، إذا اجتهد فأخطأ، وهذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، أما مسائل العقائد فكثير من الناس

كفر المخطئين فيها، وهذا القول لا يعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا عن أحد من أئمة المسلمين، إنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع الذين يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم كالخوارج والمعتزلة والجهمية، ووقع ذلك في كثير من أتباع الأئمة كبعض أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم» [منهاج السنة النبوية ٥/ ٢٣٩ - ٢٤٠].

وقال عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ -رحمه الله-: «والتجاسر على تكفير من ظاهره الإسلام من غير مستند شرعي ولا برهان مرضي يخالف ما عليه أئمة العلم من أهل السنة والجماعة، وهذه الطريقة هي طريقة أهل البدع والضلال» اهـ. [الرسائل المفيدة (ص ٣٣)، راجع كلام الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في الدرر السنية ج ٨/ ٢١٧].

وقال عبد الله أبا بطين -رحمه الله-: «وبالجملة فيجب على من نصح نفسه ألا يتكلم في هذه المسألة إلا بعلم وبرهان من الله، وليحذر من إخراج رجل من الإسلام بمجرد فهمه واستحسان عقله، فإن إخراج رجل من الإسلام أو إدخاله فيه أعظم أمور الدين، وقد كفيينا بيان هذه المسألة كغيرها، بل حكمها في الجملة من أظهر أحكام الدين؛ فالواجب علينا الاتباع وترك الابتداع كما قال ابن مسعود -رضي الله عنه-: اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم، وأيضاً فما تنازع العلماء في كونه كفراً فالاحتياط للدين التوقف وعدم الإقدام ما لم يكن في المسألة نص صريح عن المعصوم، وقد استزل الشيطان أكثر الناس في هذه المسألة فقصر بطائفة فحكموا بإسلام من دلت نصوص الكتاب والسنة والإجماع على كفره، وتعدى بآخرين فكفروا من حكم الكتاب والسنة مع الإجماع بأنه مسلم، ومن العجب أن أحد هؤلاء لو سئل عن مسألة في الطهارة أو البيع ونحوهما لم يفت بمجرد فهمه أو استحسان عقله؛ بل يبحث عن كلام العلماء ويفتي بما قالوه، فكيف يعتمد في هذا الأمر العظيم الذي هو أعظم أمور الدين وأشد خطراً على مجرد فهمه واستحسانه، فيا مصيبة الإسلام من هاتين الطائفتين ومحنته من تينك البليتين، ونسألك اللهم أن تهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وصلى الله على محمد» اهـ. [الدرر السنية (٨/ ٢١٧)].

وقال ملا علي القاري -رحمه الله-: «وقد قال علماؤنا: إذا وُجد تسعة وتسعون وجهاً تشير إلى تكفير مسلم، ووجه واحد إلى إبقائه على إسلامه فينبغي للمفتي والقاضي أن يعمل بذلك الوجه، وهو استفاد من قوله - صلى الله عليه وسلم -: (ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله،

فإن الإمام لأن يخطئ في العفو خير له من أن يخطئ في العقوبة) رواه الترمذي وغيره والحاكم وصححه» اهـ.
[شرح الشفا لملا علي القاري (٢/٥٠٢)].

وبعد هذه المقدمة سنورد أقوال العلماء فيما يتعلق بالمقاتل تحت راية كفرية لدفع الكفار، وهي دالة بالأولوية على بطلان تكفير من قاتل تحت راية سنية، أو إسلامية فيها نقص، وهؤلاء يكفرون المقاتلين تحت هذه الرايات بمجرد الشبهات والأوهام وما لا يثبت به أقل الأحكام الشرعية، فكيف بأجلها؟ كالتكفير بأخبار الكفار والفسقة، كالتكفير بأخبار صحف الكفار، بل وتكفير أمم من الناس بتصريح مسئول نصراني أنهم قد تعاونوا معهم، وصدق الله: ﴿وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ﴾.

وليت هذا الذي لا يثبت، كان مكفراً أصلاً، بل هي شبهات وأمور محتملات؛ فهل مجرد الجلوس مع الكفار يعتبر ناقضاً من نواقض الإسلام؟ وهل مجرد التواصل مع الكفار ناقض من نواقض الإسلام؟ إن هذا لشيء عجاب!

وهل لو افترضنا أن كافراً متمكناً قدّم خدمة لمسلم؛ فهل يعتبر ذلك المسلم منحرفاً أو لديه تمييع في المعتقد؟ وهل كل من سلمه الكافرون سلاحاً يعتبر كافراً؟

أين هؤلاء المتفிகهة من إجارة المطعم بن عدي لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الكعبة وجعله يصلي وهو يحرسه؛ هل في هذا محذور شرعي؟

بل قد ذكر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فضله، وأنه لو طالبه في فكاك الأسرى من صناديد قريش لأنفذ له ذلك؛ حتى قال بأبي هو وأمي: (لو أن المطعم حيّاً وكلمني بهؤلاء النتننة لتركتمهم له)؛ فانظر إلى تلك النفس الزكية، وهذا الوفاء الكبير من خير البشرية، حيث لم ينسَ معروف الكافر فأراد أن يرد له حسن صنيعه.. فماذا يقول المتفிகهة في هذا؟!

هؤلاء باسم المظاهرة -التي نقلت إجماعات في التكفير بها- يكفرون من وقع في المولاة، ومن تعامل معاملة مختلفاً فيها، ومن تعامل معاملة مباحة، كل هذا هو عندهم مظاهرة، وكفر، الدليل عليه: {وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ}، وتوظف من أجله كلمات العلماء فيمن ظاهر الكفار!

كل ما تفعله جماعة الدولة سببه قلة أفهام أدت إلى زلات عظام ومزالق للأقدام، وهذه هي سنة الله فيمن ترك أهل العلم وذهب للصغار من لا علم عندهم ولا فهم ولا تحقيق ولا نظر، فانظر لفتاوى العلماء الربانيين الذين أفتوا بالقتال تحت الراية الكفرية في قتال الكفار -بشرطه- إذا تحقق به مقصد من المقاصد المشروعة.

وإليك فتوى الشيخ العلوان وأقوال العلماء في هذا الباب فهل من مذكر؟

قال الشيخ العلامة المحدث سليمان بن ناصر العلوان -فك الله أسره وقتل الله من أسره-: «وفيه قضية أخرى، ومسألة هي من الأهمية بمكان، نحتاج إليها في عالمنا المعاصر وعصر وسادة الحكم إلى غير أهله، وفي ظل هذه الحملة الصليبية الشرسة على بلاد المسلمين، (وهي حكم القتال تحت راية الحاكم الكافر)، وبيان هذا، أنه إذا لم توجد راية شرعية قادرة على النكاية بالعدو؛ فلا حرج من القتال تحت راية ذلك الحاكم الكافر، ولا سيما إذا دعت إلى ذلك المصالح العامة، وانتفت الأضرار الراجعة، وهذا الذي تدل عليه ظواهر الأدلة الشرعية، والقواعد الأصولية، والنظائر الفقهية، ولا يصح شرعاً المنع من ذلك استناداً إلى حديث (من قاتل تحت راية عمية..) [رواه مسلم في صحيحه (١٨٤٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه]؛ فإن الراية العمية هي التي لا يستبين وجه الحق من الباطل فيها، أو تكون لعصبية جاهلية وعناصر فاسدة، ووشائج لون وترية وأمور مشبوهة، فكم أشعلت هذه الراية المشؤومة من حروب طاحنة، ومعارك مسعورة، وفتن هوجاء، وهذه هي الراية التي يحرم الانضمام إليها والقتال تحتها، إنها راية لا تحفل بالدين، ولا تقيم لروابطه وزناً، ولعل المعنى واضح من الحديث حيث قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (ومن قاتل تحت راية عمية، يغضب لعصبية، أو يدعو إلى عصبية، أو ينصر عصبية فقتل فقتله جاهلية) وجاء في شرح النووي -رحمه الله- على صحيح مسلم (العمية) الأمر الأعى لا يستبين وجهه كذا قاله أحمد بن حنبل والجمهور..)، فمن قاتل تحت راية سلطان يبحث في قتاله عن تعزيز سلطانه، ونفوذ ملكه وتكثير ماله، فقتاله حرام حرام وهذه الجاهلية المذمومة.

وأما الذين يقاتلون الكفار -بقصد الذب عن دينهم، وببلادهم- تحت راية النظام الكفري؛ فلا يدخلون في ذلك، ومقاصد المكلفين معتبرة في هذه النازلة، وأهل العلم لا يشترطون لجهاد الدفع شرطاً، ولا تجب له راية شرعية، فيدفع بحسب القدرة والإمكان فالذين يقدرون على القتال تحت راية شرعية، ويستطيعون النكاية

بالعدو، ولا يترتب على ذلك أضرار راجحة، فهذا الواجب شرعاً، والذين يعجزون عن ذلك ويقدرّون على المواجهة فرادى، وجماعات دون راية مطلقاً، فهؤلاء مصيبون، والذين يعجزون عن هذا وذاك، ولا يقدرّون على المواجهة الحقيقية للعدو، إلا بالدخول في مراكز التدريب النظامية والقتال تحت رايتهم، فلا حرج من ذلك، فهم يقاتلون لأُمور متعددة ومصالح متنوعة أهمها وأولها:

١. الذب عن المسلمين، وبلادهم.

٢. صدُّ عدوان الصليبيين، أو تقليل حجم قواتهم، وإضعافهم.

٣. رفع الضرر العام، ولا يختلف الفقهاء، والأصوليون أن الضرر الخاص يتحمل لدفع الضرر العام.

وقال الشيخ العلوان أيضاً: «بل إنني أذهب إلى أبعد من ذلك؛ فلا حرج من مناصرة دولة وشعب كافر على دولة كافرة أخرى، إذا كان في ذلك مصلحة للإسلام والمسلمين».

قلتُ: سبحان الله؛ انظر إلى فقه العالم الرباني الذي فهم مقاصد الشرعية وجمع بين الفقه والحديث، هاهم علماء المسلمين، وقارن هذا بضيق آفاق الأفاقين، وقلة علم المتعلمين.

وقال الشيخ العلوان: «وقصة الصديق أبي بكر -رضي الله عنه- خير دليل على هذه المسألة؛ فإنه -رضي الله عنه- راهن المشركين على انتصار الروم على فارس، والقصة عند الترمذي في جامعه (٣١٩٣) من طريق أبي إسحاق الفزاري عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي عمرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس في قول الله تعالى: ﴿ألم * غلبت الروم * في أدنى الأرض﴾ قال: غُلبت وغلبت. قال: كان المشركون يحبون أن يظهر أهل فارس على الروم لأنهم وإياهم أهل أوثان، وكان المسلمون يحبون أن يظهر الروم على فارس لأنهم أهل كتاب، فذكروه لأبي بكر، فذكره أبو بكر لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: (أما إنهم سيغلبون)؛ فذكره أبو بكر لهم، فقالوا: اجعل بيننا وبينك أجلاً فإن ظهرنا كان لنا كذا وكذا، وإن ظهرتكم كان لكم كذا وكذا فجعل أجل خمس سنين فلم يظهروا، فذكروا ذلك للنبي -صلى الله عليه وسلم- قال: (ألا جعلته إلى دون) قال: أراه العشر، قال: قال سعيد: والبضع ما دون العشر، قال: ثم ظهرت الروم بعد قال: فذلك قوله تعالى: ﴿ألم * غلبت الروم﴾ إلى قوله: ﴿ويومئذ يفرح المؤمنون * بنصر الله ينصر من يشاء﴾ قال سفيان: سمعت أنهم ظهروا عليهم يوم بدر. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب إنما نعرفه من حديث سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي عمرة.

فهذا الخبر دليل على جواز مناصرة كافر على كافر آخر، سواء كانت المناصرة بالفرح والتأييد على ما جاء في هذا الخبر، أو كانت بالمعونة المالية، والنفس ما دامت فيه مصلحة راجحة للإسلام والمسلمين، وينظر في هذه المصلحة إلى أهل العلم بالشرع، وأهل الورع والتقوى، ولا يلبس هذا الأمر عند من اشترى بآيات الله ثمناً قليلاً، وجعل الفتوى حسب الطلب، والمصالح الشخصية، والمآرب السياسية.

وقد قال أبو حنيفة -رحمه الله-: يستعان بهم ويعانون على الإطلاق متى كان حكم الإسلام هو الغالب الجاري عليهم؛ فإن كان حكم الشرك هو الغالب كره، وذهب غيره: إلى أنه لا يكره، وأنه لا حرج من القتال معهم، وتحت رايهم لمصلحة راجحة، وإذا قصد بقتاله النكاية بالكفار وزعزعة صفوفهم، أثيب على ذلك، وإن مات رجيت له الشهادة.

وقال الشافعي في الأم (٢٤٢/٤): ولو أسر جماعة من المسلمين فاستعان بهم المشركون على مشركين مثلهم ليقاتلوهم، فقد قيل يقاتلونهم، وقيل قاتل الزبير وأصحاب له ببلاد الحبشة مشركين عن مشركين. ومن قال هذا القول قال: وما يحرم من القتال معهم ودماء الذين يقاتلونهم وأموالهم مباحة بالشرك. ولو قال قائل: قتالهم حرام؛ لمعان منها:

أن واجباً على من ظهر من المسلمين على المشركين فغنم فالخمس لأهل الخمس وهم متفرقون في البلدان، وهذا لا يجد السبيل إلى أن يكون الخمس مما غنم لأهل الخمس ليؤديه إلى الإمام فيفرقه، وواجب عليهم إن قاتلوا أهل الكتاب فأعطوا الجزية أن يحقنوا دماءهم، وهذا إن أعطوا الجزية لم يقدر على أن يمنعهم حتى يحقنوا دماءهم كان مذهباً وإن لم يستكرهوهم على قتالهم كان أحب إلي أن لا يقاتلوا، ولا نعلم خبر الزبير يثبت ولو ثبت كان النجاشي مسلماً كان آمن برسول -صلى الله عليه وسلم-، وصلى النبي -صلى الله عليه وسلم- عليه.

وفي مسائل الإمام أحمد لأبي داود (٢٤٨-٢٤٩) قلت لأحمد: لو نزل عدو بأهل قسطنطينية فقال الملك للأسرى: اخرجوا فقاتلوا، وأعطيتكم كذا وكذا؟ قال: إن قال أخلي عنكم فلا بأس رجاء أن ينجوا.

قال: قلت فإن قال: أعطيتكم وأحسن إليكم، هل يقاتلون معه؟

قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا) لا أدري.

وقوله -رحمه الله-: (لا أدري)، وذلك لتعارض المصالح، والمفاسد، والقواعد في هذا الباب واضحة وجلية، ويبقى الشأن في تنزيل المصالح، والمفاسد على النوازل.

والمسائل عند التطبيق تظل بحاجة إلى التقدير والتمييز والدراسة، لتحديد الراجح من المرجوح، وما هو من قبيل جلب المصلحة، وما هو من قبيل درء المفسدة، ولتمييز أي المصلحتين أصلح، وأيهما أكبر، وقد أفق الإمام أحمد -رحمه الله- بجواز القتال مع الكفار وتحت رايتهم، لفك الأسر، وهو قد ينجو وقد يهلك ومناطق الجواز في هذا هو تحقيق المصلحة، وتوقف -رحمه الله- في القتال معهم إذا كان بقصد دنيا يصيبونها، أو مكرمة ينالونها وقد ذهب طائفة من الفقهاء إلى جواز هذا بنية إعلاء كلمة الله، وإلحاق الضرر بالكفار، وتوهين قوتهم، وبث الرعب في صفوفهم.

وقال محمد بن الحسن -رحمه الله- كما في شرح السير (١٥١٥/٤): لا ينبغي للمسلمين أن يقاتلوا أهل الشرك مع أهل الشرك؛ لأن الفتيتين حزب الشيطان وحزب الشيطان هم الخاسرون؛ فلا ينبغي للمسلم أن ينضم إلى إحدى الفتيتين فيكثر سوادهم ويقاتل دفعاً عنهم؛ وهذا لأن حكم الشرك هو الظاهر، والمسلم إنما يقاتل لنصرة أهل الحق لا لإظهار حكم الشرك -إلى أن قال رحمه الله تعالى-: ولو قال أهل الحرب لأسراء فيهم: قاتلوا معنا عدونا من المشركين، وهم لا يخافونهم على أنفسهم إن لم يفعلوا، فليس ينبغي أن يقاتلوهم معهم؛ لأن في هذا القتال إظهار الشرك، والمقاتل يخاطر بنفسه فلا رخصة في ذلك إلا على قصد إعزاز الدين، أو الدفع عن نفسه. فإذا كانوا يخافون أولئك الآخرين على أنفسهم فلا بأس بأن يقاتلوهم؛ لأنهم يدفعون الآن شر القتل عن أنفسهم، فإنهم يأمنون الذين هم في أيديهم على أنفسهم، ولا يأمنون الآخرين إن وقعوا في أيديهم، فحل لهم أن يقاتلوا دفعاً عن أنفسهم.

وإن قالوا لهم: قاتلوا معنا عدونا من المشركين وإلا قتلناكم، فلا بأس بأن يقاتلوا دفعاً لهم، لأنهم أيضاً يدفعون الآن شر القتل عن أنفسهم، وقتل أولئك المشركين حلال ولا بأس بالإقدام على ما هو حلال عند تحقق الضرورة بسبب الإكراه، وربما يجب ذلك كما في تناول الميتة، وشرب الخمر.

فإن هددوهم ليقفوا معهم في صفهم ولا يقاتلوا المسلمين، فهم في سعة في ذلك لأنهم الآن لا يصنعون بالمسلمين شيئاً، فهذا ليس من جملة المظالم وأكبر ما فيه أن يلحق المسلمين هم لكثرة سواد المشركين في أعينهم - فهو بمنزلة ما لو أكره على إتلاف مال المسلمين بوعيد متلف-.

ولو قالوا لهم: قاتلوا معنا عدونا من أهل حرب آخرين على أن نخلي سبيلكم إذا انقضت حربنا، ووقع في قلوبهم أنهم صادقون فلا بأس أن يقاتلوا معهم، لأنهم يدفعون بهذا الأسر عن أنفسهم.

وقال السرخسي الحنفي -رحمه الله- في (المبسوط ١٠/٩٨): وإذا كان قوم من المسلمين مستأمنين في دار الحرب فأغار على تلك الدار قوم من أهل الحرب لم يحل لهؤلاء المسلمين أن يقاتلوهم؛ لأن في القتال تعريض النفس فلا يحل ذلك إلا على وجه إعلاء كلمة الله عز وجل وإعزاز الدين، وذلك لا يوجد ههنا؛ لأن أحكام أهل الشرك غالبية فيهم فلا يستطيع المسلمون أن يحكموا بأحكام أهل الإسلام، فكان قتالهم في الصورة لإعلاء كلمة الشرك، وذلك لا يحل إلا أن يخافوا على أنفسهم من أولئك؛ فحينئذ لا بأس بأن يقاتلوهم للدفع عن أنفسهم، لا لإعلاء كلمة الشرك، والأصل فيه حديث جعفر -رضي الله عنه-، فإنه قاتل بالحبشة العدو الذي كان قصد النجاشي، وإنما فعل ذلك؛ لأنه لما كان مع المسلمين يومئذ آمناً عند النجاشي فكان يخاف على نفسه وعلى المسلمين من غيره فعرفنا أنه لا بأس بذلك عند الخوف.

وقال ابن هبيرة في الإفصاح (٢/٤٣٨): واختلفوا هل يستعان بالمشركين على قتال أهل الحرب، أو يعاونون على عدوهم؟ فقال مالك وأحمد: لا يستعان بهم ولا يعاونون على الإطلاق، واستثنى مالك: إلا أن يكونوا خدماً للمسلمين فيجوز. وقال أبو حنيفة: يستعان بهم ويعاونون على الإطلاق متى كان حكم الإسلام هو الغالب الجاري عليهم، فإن كان حكم الشرك هو الغالب كره، وقال الشافعي: يجوز ذلك بشرطين أحدهما: أن يكون بالمسلمين قلة، وبالمشركين كثرة، والثاني: أن يعلم من المشركين حسن رأي في الإسلام، وميل إليه، فإن استعين بهم رضخ لهم، ولم يسهم لهم، إلا أن أحمد قال في إحدى روايته يسهم لهم.

وقال الجصاص الحنفي في مختصر اختلاف الفقهاء للإمام الطحاوي (٣/٤٥٤): قال أصحابنا (في المستأمن المسلم يقاتل مع المشركين): لا ينبغي أن يقاتلوا مع أهل الشرك؛ لأن حكم الشرك هو الظاهر وهو قول مالك. وقال الثوري: يقاتلون معهم.

وقال الأوزاعي: لا يقاتلون إلا أن يشترطوا عليهم إن غلبوا أن يردوهم إلى دار الإسلام. وللشافعي قولان. انتهى.

وفي الفتاوى الكبرى الفقهية (٢/٢٥) لابن حجر الهيتمي -رحمه الله تعالى-: وسئل نفع الله به وفسح في مدته: عما إذا حضر المسلم الحرب الواقعة بين الكفار الحربيين ككفرة مليبار فإن من يشاهد الحرب كافرًا كان أو مسلمًا يقصد معاركهم إلى نحو فرسخين ويعدون لذلك مآكل، ويقوم عند معركتهم ويتفرج على القتل والضرب فيما بينهم، فهل يأثم المسلم بمشاهدته وحضوره لما فيه من تكثير جمعهم، مع أنه لا ضرورة له إلى ذلك وتقبيح طائفة وتحسين أخرى والحث على الهجوم على الآخرين، ووجود الخطر فربما تصل إليه سهامهم، وربما يجرح وربما يقتل أو لا إثم في ذلك؟

وإذا أعان المسلمون إحدى طائفتي الكفرة في حروبهم، وقاتلوا الآخرين معهم من غير ضرورة ولا حاجة حتى يَقتلوا أو يُقتلوا في الحروب، فهل يجوز ذلك أو لا؟ وهل يؤجر المسلم بذلك لقتله الكافر أو لكونه مقتوله؟ وهل يعامل معاملة الشهيد في عدم الغسل والصلاة عليه؟ وقد يكون خروج المسلم لإعانتهم لطلب ملوك بلادهم الكفرة منه أن يخرج معهم لذلك، فكيف يكون الحكم في ذلك؟ وهل فرق بين ما إذا خرج بطلب ملوكهم أو لا؟

فأجاب بقوله: حضور المسلم لحرب الحربيين فيما بينهم بقصد تعلمه الشجاعة وكيفية القتال وقوة النفس عند مشاهدته أو بقصد فرحه بمن مات من الحربيين لتعلو كلمة الله تعالى بضعف شوكتهم وقلة عددهم، أو بقصد شيء غير ذلك من المقاصد الصحيحة جائز غير محذور فيه بوجه، سواء بعد مكان الحرب أو قرب، وليس في ذلك تكثير لجمعهم، فإن التكاثر إنما يتصور في حق الموالى والمناصر، وأما الحاضر راجيًا لزوالهم وفنائهم عن آخرهم ومنتظرًا وقوع دائرة عليهم فينتقم منهم فغير مكثّر لجمعهم، بل هو من جملة المحاربين لهم باطنًا.

وكذا لا محذور أيضًا في إغراء بعضهم على بعض، لأن التوصل إلى قتل الحربي جائز بل محبوب بأي طريق كان، هذا كله إن ظن سلامته أو قتله بعد إنكائهم.

أما لو غلب على ظنه أن مجرد حضوره يؤدي إلى قتله أو نحوه من غير أن يلحقهم منه نكاية بوجه، فحضوره حينئذ في غاية الذم والتقصير؛ فليمسك عنه، وإذا أعان مسلم أو أكثر إحدى الطائفتين فقتله في الحرب أحد الحربيين فهو شهيد لا يغسل ولا يصلى عليه وله ثواب، أي ثواب إن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، ولا فرق في ذلك كله بين من خرج بنفسه ومن خرج بطلب ملكهم له حيث لا إيجاب.

وسئل أيضاً (٢٢٢/٤): هل يجوز حضور المسلمين الحروب التي تقع فيما بين الكفرة للمشاهدة والتفرج أو لا يجوز، لما في ذلك من تكثير جمعهم وإعانتهم على ظلمهم وتحسين طائفة وتقبيح أخرى، ووجود الخطر، فإنه ربما تصل أسهمهم إلى الناظرين، وكان مشايخنا من أهل مليبار يمنعون المسلمين من حضورهم حروبهم؟ وهل يجوز قتال المسلمين مع إحدى الطائفتين من الكفار حتى يقتل أو يقتل من غير حاجة إلى ذلك أولاً؟ وهل يؤجر لأنه إما أن يقتل كافراً أو يقتله كافر، وهل يعامل معاملة الشهيد؟

فأجاب -رحمه الله تبارك وتعالى- بقوله: إذا وقع قتال بين طائفتين من الحربيين لم يحرم الحضور، لأن كلاً من الطائفتين مهدر، فالقتل فيهما واقع في محله، فليس ثم معصية أقر عليها المتفرج بحضوره، نعم إن خشي على عود ضرر عليه من الحضور حرم عليه.

ولعل منع المشايخ المذكورين الحضور، كان لأجل ذلك، وللمسلمين أن يقاتلوا كلاً من الطائفتين، وإن يقاتلوا إحداهما، لا بقصد نصره الطائفة الأخرى، بل بقصد إعلاء كلمة الإسلام، وإلحاق النكاية في أعداء الله تعالى، ومن فعل ذلك بهذا القصد حصل له أجر المجاهد لقوله -صلى الله عليه وسلم- في خبر البخاري وغيره: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله، ولا شك أن من قاتل إحدى الطائفتين بقصد ذلك كان كذلك حتى إذا قتل في الحرب، أو انقضت حركته حركة مذبوح أو ليس به حياة مستقرة عومل معاملة الشهيد في الدنيا والآخرة، فلا يغسل ولا يصلى عليه، نعم يشترط أن يعلم مريد القتال أنه يبلغ نوع نكاية فيهم، أما لو علم أنه بمجرد أن يبرز للقتال بادره بالقتل من غير أدنى نكاية فيهم فلا يجوز له قتالهم حينئذ، لأنه يقتل نفسه من غير فائدة البتة، فيكون عليه إثم قاتل نفسه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

والنقولات عن الأئمة، والفقهاء، في هذا الباب كثيرة؛ فمنهم من أجاز بقيد ومنهم من أطلق، وذهب آخرون إلى المنع مطلقاً، والصواب من ذلك: الجواز للحاجة سواء كانت الحاجة خاصة تعود على فك أسير، أو كانت عامة لمصلحة المسلمين، ومناطق الجواز في هذه المسألة النازلة الحاجة، ويرجع في ذلك إلى أهل العلم، والخبرة في كل نازلة.

وقد جاءت الشريعة، بتحصيل المصالح وتكميلها، وتعطيل المفاسد وتقليلها ويُحقق في هذا الباب خير الخيرين وشر الشرين، وتقدم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، والضرر الأشد يزال بالضرر الأخف، ويتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

وأفادت هذه النقول عن الأئمة في تجويز القتال مع الكفار الأصليين، وتحت رايتهم، لمصلحة تخلص الأسير من أسرهِ، أنه لا يمتنع على هذا الأصل، وبجامع المصلحة والحاجة، القتال تحت راية قومية أو علمانية، بقصد حماية الدين، والنفوس، وبلاد المسلمين، وزعزعة قوات الصليبيين، ودرأ فتنهم، فهذا أمر أكثر دلالة، وأكبر مصلحة من القتال تحت راية الكفار، ومعونتهم على كفار آخرين، رجاء فك الأسر ونحو ذلك».

انتهى كلام الشيخ سليمان بن ناصر العلوان، هو مفيد ومهم رغم طوله.

وقال الشيخ علي بن خضير الخضير: «كما لو صالت دولة على دولة شعبها مسلم وحاكمها كافر ثم أعلن هذا الحاكم الكافر الجهاد ضد الصائل، فهنا لا مانع من الجهاد معه ضد الصائل، كما قال -عليه السلام-: "إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر" فهناك يقاتل مع المسلمين ولو كان الحاكم كافراً ما دام أن المصلحة للمسلمين للدفع عنهم.

وقد تحالف الرسول أول ما جاء للمدينة مع اليهود على أن يشتركوا بالدفاع عن المدينة، مع أن اليهود كفار، ومثله حلف الفضول فقد اشترك الرسول قبل البعثة مع الكفار في نصرة المظلوم، ويأتي بسط أكثر لهذه المسألة بعد أسطر -إن شاء الله-. انتهى [الزناد في شرح لمعة الاعتقاد لابن قدامة - ص ٦٤/٦٥]

قلت: فهل ميّز الغلاة؛ ما المظاهرة المكفرة، وما غيرها من التعاملات التي كفروا المسلمين بها؟

وبعد أن ذكرنا قول الشيخين العلوان والخضير، نقول لمن كفر الجماعات الإسلامية بالشبهات، وكفر المسلمين بحجة أنهم أخذوا السلاح من الكفار والمرتدين لقتال النصيريين على أنهم سيحاربون المجاهدين: سبحان من قدر الأرزاق والأفهام، وسبحان من فضل الخلق بعضهم على بعض، ورفع العلماء الربانيين وجعلهم نوراً يقتدى بهم في كل حين.

وإذا كان النبي -صلى الله عليه وسلم- قد أخبر أن من أسباب ضلال الناس موت العلماء؛ كما في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمرو قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: (إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فاستلوا، فأفتوا بغير علم، فضلّوا وأضلّوا) فكيف بمن يعرض عن العلماء ويرى أن الحق مع غير أهل العلم ومع من لم تتوافر لديهم آلة الاجتهاد الشرعي ممن قل علمهم وفقهم.

ولقد نقل الشيخ يوسف العيري في «الميزان لحركة طالبان» ورد على الغلاة حديثاً الأسنان فقال -رحمه الله-:

«وهذا مقتضى كلام ابن حجر الهيتمي في فتاواه الكبرى (٢/ ٢٥) وانظر (٤/ ٢٢٢) حينما أجاب على سؤال إعانة المسلم الكفار ضد كفار آخرين قال: «إذا أعان المسلمون إحدى طائفتي الكفرة في حروبهم وقاتلوا الآخرين معهم، من غير ضرورة ولا حاجة! حتى يقتلوا أو يُقتلوا في الحروب؛ فهل يجوز ذلك أو لا؟ وهل يؤجر المسلم بذلك لقتله الكافر أو لكونه مقتوله؟ وهل يعامل معاملة الشهيد في عدم الغسل والصلاة عليه؟ فأجاب ابن حجر الهيتمي فبين أولاً أنه لا محذور في إغراء بعض الكفار على بعض؛ لأن التوصل إلى قتل الحربي جائز، بل محبوب، بأي طريق كان.. ثم قال: وإذا أعان مسلم أو أكثر إحدى الطائفتين فقتله في الحرب أحد الحربيين فهو شهيد لا يغسل، ولا يصلى عليه وله ثواب أي ثواب! إن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا...

جاء في كتاب السير الكبير (٤/ ١٤٢٢) للإمام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة -رحمهما الله تعالى-، فصل بعنوان: باب الاستعانة بأهل الشرك واستعانة المشركين بالمسلمين وذكر فيه: حديث الزبير -رضي الله عنه-، حين كان النجاشي (هذا في هجرة المسلمين إلى الحبشة) فنزل به (أي بالنجاشي) عدوه فأبلى يومئذ (أي ابن الزبير) مع النجاشي بلاء حسناً، فكان للزبير عند النجاشي بها منزلة حسنة، فبظاهر هذا الحديث يستدل من يجوز قتال المسلمين مع المشركين تحت رايتهم، ولكن تأويل هذا من وجهين عندنا: أحدهما: أن النجاشي كان مسلماً يومئذ، كما روي فلهذا استحل الزبير القتال معه.

والثاني -وهو شاهدنا المقصود- قال: والثاني: أنه لم يكن للمسلمين يومئذ ملجأ غيره على ما روي عن أم سلمة -رضي الله عنها-، قالت: لما اطمأننا بأرض الحبشة فكنا في خير دار، عند خير جار، نعبد ربنا إلى أن سار إلى النجاشي عدو له، فما نزل بنا قط أمرٌ أعظم منه، قلنا: أن ظهر على النجاشي لم يعرف من حقنا ما كان قوله (أنه لم يكن للمسلمين يومئذ ملجأ غيره)، فهذا يعني أنهم دافعوا عن ملجئهم بالدعاء ومشاركة ابن الزبير لأن ظهور عدوه يفضي إلى هلاكهم والله أعلم.

ثم قال في الفقرة (٢٩٧٢)، وهو شاهد يهمننا قال: ولو قال أهل الحرب لأسرى فيهم (يقصد من أهل الإسلام مأسورين عندهم)، قاتلوا معنا عدونا من المشركين وهم لا يخافون على أنفسهم إن لم يفعلوا فليس ينبغي أن يقاتلوهم معهم، لأن في هذا القتال إظهار الشرك، والمقاتل يخاطر بنفسه فلا رخصة في ذلك إلا على قصد إعزاز الدين أو الدفع عن نفسه، ثم قال فإذا كانوا يخافون أولئك الآخرين على أنفسهم فلا بأس بأن يقاتلوهم لأنهم يدفعون الآن شر القتل عن أنفسهم، فإنهم يأمنون الذين هم في أيديهم على أنفسهم ولا يأمنون الآخرين إن وقعوا في أيديهم، فحل لهم أن يقاتلوا دفعًا عن أنفسهم

ثم قال في المسألة (٢٩٧٣): وإن قالوا لهم (أي المشركين الأسرى لأسراهم من المسلمين): قاتلوا معنا عدونا من المشركين وإلا قتلناكم فلا بأس بأن يقاتلوا دفعًا لهم، لأنهم يدفعون الآن شر القتل عن أنفسهم، وقتال أولئك المشركين لهم حلال، ولا بأس بالإقدام على ما هو حلال، عند تحقق الضرورة بسبب الإكراه، وربما يجب ذلك كما في تناول الميتة وشرب الخمر.

ثم قال في مسألة (٢٩٧٢): وإن قالوا لهم قاتلوا معنا المسلمين وإلا قاتلناكم لم يسعهم القتال مع المسلمين لأن ذلك حرام على المسلمين بعينه، فلا يجوز الإقدام عليه بسبب التهديد بالقتل كما لو قال له: اقتل هذا المسلم وإلا قتلتك.

ثم قال في المسألة (٢٩٧٧) وهو شاهد يهمننا جدًا: قال: ولو قالوا للأسرى (أي الآسرون مشركون قالوا لأسراهم المسلمين) قاتلوا معنا عدونا من أهل حرب آخرين على أن نخلي سبيلكم إذا انقضت حربنا، ووقع في أنفسهم أنهم صادقون فلا بأس بأن يقاتلوا معهم؛ لأنهم يدفعون بهذا الأسر عن أنفسهم ولا يكون هذا دون ما إذا كانوا يخافون على أنفسهم من أولئك المشركين.

فكما يسعهم الإقدام هناك، فكذلك يسعهم هنا، فإن قيل: كيف يسعهم هذا وفيه قوة لهم على المسلمين؛ لأنهم إذا ظفروا بعدوهم فأمنوا جانبهم أقبلوا على قتال المسلمين، وربما يأخذون منهم الكراع والسلاح فيتقوون بها على المسلمين، قلنا: ذلك موهوم، وما يحصل لهم الآن من النجاة من أسر المشركين بهذا القتال معلوم، فيترجح هذا الجانب، ألا ترى أنهم لو طلبوا من إمام المسلمين أن يفاديهم بأعدائهم من المشركين أو بالكراع والسلاح جاز له أن يفعل لتخليصهم به من الأسر وإن كانوا يتقوون بما يأخذون على المسلمين.

ثم قال في مسألة (٢٩٨٠): وإن كان في ذلك ضرر وبلاء ويخافون على أنفسهم الهلاك؛ فلا بأس بأن يقاتلوا معهم المشركين إذا قالوا: نخرجكم من ذلك، لأن لهم في هذا القتال غرضًا صحيحًا، وهو دفع البلاء والضرر الذي نزل بهم».

انتهى نقل الشواهد من السير الكبير؛ نقله الشهيد المجاهد يوسف العييري برده على من كفر حكومة طالبان -أعزها الله بنصره وخذل الله من خذلها ومن طعن بجهادها-. [أنظر: الميزان لحركة طالبان - ص ٢٠٩/٢١١]

وبعد نقلنا لهذه الأقوال نذكرك بحرمة المسلمين ودمائهم وأن تتقي الله بالمسلمين؛ فإننا ما خرجنا من أجل إعلاء راية جماعتنا، ولا راية حزبنا وفصيلنا؛ فعلينا أن نتقي الله؛ يقول الشيخ الطرطوسي في نصيحة للمجاهدين:

«فإننا نفاجأ بين الفينة والأخرى بمواقف وتصرفات، وأفعال خاطئة مشينة تحدث باسم الجهاد والمجاهدين، يترتب عليها سفك دم الأبرياء، وانتهاك الحرمات الآمنة بغير وجه حق أو دليل، مما عكس ذلك سلبًا على الجهاد والمجاهدين، وعلى سمعتهم حتى أصبح كثير من الناس يحصرون الجهاد، ودعوة الجهاد في تلك التصرفات أو الأفعال الخاطئة اللامسؤولة واللاشرعية.. حتى أصبح من العسير علينا أن نوصل دعوة الجهاد كما جاء بها الإسلام نقية واضحة صريحة إلى الناس، من دون أن تلامس أذهانهم بعض التصورات والمفاهيم الخاطئة بسبب تلك الممارسات.

لذا فإنه يتوجب علينا أن نتوجه بالنصح، والدين النصيحة، لكل أخ مجاهد أين كان موقعه وكانت لغته وجنسيته، نذر نفسه -مخلصًا- للجهاد في سبيل الله، محذرين ومنذرين ومذكرين..

اعلم أبا الجهاد أن الدماء شأنها عظيم، وأن حرمتها مغلظة، لا يجوز سفك شيء منها إلا بنص جلي صريح؛ أي لا يجوز إعمال الظن في القتل وفي الدماء، فالقتل كالتكفير لا يجوز الإقدام عليه إلا بنص جلي -يسلم من المعارض- يفيد اليقين، وقد صح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: (تكفير المسلم كقتله)، فكما أن التكفير لا يجوز الإقدام عليه إلا بيقين، كذلك القتل، قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا﴾ [النساء: ٩٤] ، وفي قراءة: ﴿فتثبتوا﴾ .

وقال -صلى الله عليه وسلم- في الحديث المتفق عليه: (لا يحل دمُ امرئٍ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة). وقد فسر النبي -صلى الله عليه وسلم- مفارقة الجماعة -الواردة في الحديث- بالارتداد عن الدين، كما في رواية أخرى صحت عنه -صلى الله عليه وسلم- حيث قال: (لا يحل دم امرئٍ مسلم إلا في إحدى ثلاث: رجل زنى وهو محصن فرجم، أو رجل قتل نفساً بغير نفس، أو رجل ارتد بعد إسلامه).

ففسر مفارقتة للجماعة بارتداده عن الدين بعد إسلامه، وفي هذا التفسير الجليل إبطال لتأويلات أهل الغلو الذين فسروا مفارقة الجماعة بالمفارقة لجماعتهم ولو إلى جماعة إسلامية أخرى!

وفي الحديث رد على الذين يوسعون دائرة القتل -بغير علمٍ ولا دليل- تحت ذريعة عقوبة التعزير! وقد صح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: (لا يُجلد فوق عشر جلدات إلا في حدٍّ من حدود الله).

قال الترمذي في سننه: وقد اختلف أهل العلم في التعزير، وأحسن شيء يُروى في التعزير هذا الحديث. انتهى. فتأمل، إذا كان التعزير لا يجوز أن يتجاوز العشرة سيّاط بنص حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ فكيف تُراه يتجاوز عندك ليلبغ حد قطع الأعناق والأطراف، وسفك الدماء، وانتهاك الحرمات..؟!

فإن بان لك ذلك فاعلم أن المسلم على المسلم كله حرام دمه وماله وعرضه، وأن قتل النفس التي حرم الله بغير حق من أعظم الذنوب وأكبر الكبائر التي توجب غضب الله ولعنته، وعذابه الأليم على صاحبها، قال تعالى: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه وأعد له عذاباً عظيماً﴾ [النساء].

وفي الحديث فقد صح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: (اجتنبوا السبع الموبقات) قيل: وما هن يا رسول الله؟ قال: (الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق..)

وقال -صلى الله عليه وسلم-: (المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده)، و(المؤمن من أمنه الناس على أموالهم وأنفسهم).

مفهوم المخالفة يقتضي أن الذي لا يأمنه المسلمون على أموالهم وأنفسهم، ولا يسلمون من شرِّ لسانه ويده، فهو ليس بمسلم ولا مؤمن.

وقال -صلى الله عليه وسلم-: (كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه)، وقال -صلى الله عليه وسلم-: (من حمل علينا السلاح فليس منا).

قال ابن حجر في الفتح (٢٤ / ١٣): أي ليس على طريقتنا، أو ليس متبعًا لطريقتنا، لأن من حق المسلم على المسلم أن ينصره ويقاتل دونه، لا أن يربعه بحمل السلاح عليه لإرادة قتاله أو قتله.. إلى أن قال: والأولى عند كثير من السلف إطلاق لفظ الخبر من غير تعرض لتأويله، ليكون أبلغ في الزجر. انتهى.

وقال -صلى الله عليه وسلم-: (لقتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا)

وقال -صلى الله عليه وسلم-: (كل ذنب عسى الله أن يغفره إلا الرجل يموت كافرًا، أو الرجل يقتل مؤمنًا متعمدًا)، وقال -صلى الله عليه وسلم-: (أبى الله أن يجعل لقاتل المؤمن توبة)

وقال -صلى الله عليه وسلم-: (لا يزال العبد في فسحة من دينه ما لم يصب دمًا حرامًا)

وقال -صلى الله عليه وسلم-: (من قتل رجلًا من أهل الذمة، لم يجد ريح الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين عامًا)، وقال: "من قتل نفساً معاهدة بغير حلها، حرم الله عليه الجنة أن يشم ريحها).

قلت: إذا كان هذا شأن من يقتل ذميًا أو رجلًا معاهدًا من الكافرين، فما يكون القول فيمن يقتل المسلمين والمؤمنين الآمنين في بيوتهم، وأسواقهم، وأماكن عملهم..؟!)

وقال -صلى الله عليه وسلم-: (إن الملائكة لتلعن أحداكم إذا أشار إلى أخيه بحديدة، وإن كان أخاه لأبيه وأمه)، وهذا إذا كان على وجه المزاح واللعب، فما بالك فيمن يشير جادًا بالمسدسات والرشاشات والقنابل، وغيرها من الأسلحة الفتاكة ليرعب المسلمين المؤمنين، لا شك أنه أولى باللعن والوعيد، والطرده من رحمة الله وفي جميع ما تقدم من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية صحيحة عبرة وعظة، ومدعاة توجب على كل من يحمل السلاح باسم الجهاد أن يتقي الله في نفسه، وسلاحه، وأمته ومن حوله من الناس الآمنين المسلمين فلا يجوز له باسم الجهاد أن يقتل صعلوكًا من الكافرين. قد يكون من السياسة الشرعية عدم الاشتغال به. ليقتل معه النساء والأطفال، والعشرات من المسلمين الآمنين في بيوتهم وأسواقهم وإذا كان من المقرر أن قتل المسلم الواحد بغير حق أعظم عند الله من زوال الدنيا كلها، فكيف تستسيغ لنفسك -وأنت المجاهد!- أن تزيل الدنيا كلها وأعظم منها بزوال منكر، أو بقتل صعلوك من الكافرين..!!)

إلى أن قال: فإن أردت أجر وثواب الجهاد، فاعلم أنه لا جهاد لمن يؤدي مؤمناً واحداً في جهاده، وقد صح عن قائد المجاهدين، وإمام المرسلين محمد -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: (من أدى مؤمناً فلا جهاد له) [رواه أحمد وغيره، صحيح الجامع: ٦٣٧٨].

فكيف بك وقد آذيت وأرعبت العشرات والمئات من المسلمين المؤمنين -الذين تجهل حالهم، وربما فيهم من هو أفضل منك بكثير- بسبب قبيلتك الطائشة الدائشة وباسم جهادك المزعوم...!، وقال: أنت تجاهد في سبيل الله لحماية الأمة من كفر الطواغيت وظلمهم، وللذود عن حرمة الناس وحقوقهم، ولتحقيق المقاصد الشرعية التي لأجلها أرسلت الرسل، وبُعث الأنبياء، وشُرع الجهاد.. وليس لَهتك الحرمة الآمنة، ونشر الرعب والفساد، وضياع حقوق العباد.. وقال: ودع عنك صعاليك الكفر -الذين لا حول لهم ولا قرار- وما اشتبه عليك كفره وحاله، وعليك برؤوس الكفر وأئمتهم من طواغيت الحكم والكفر الذين يجاهرون بالعداوة والمحاربة ضد الإسلام والمسلمين.. فإن عجزت عن اصطيد رؤوس الكفر والطغيان، فلا تقع بالمحذور، وامكث واصبر، واقعد لهم كل مرصد، واعلم أن هذا الأمر لا يتقنه إلا الرجل المكيث، كثير الصبر، قليل الأنفاس..

وياك ثم إياك أن تشتغل بما اشتبه عليك أمره مع وجود المحكم الذي لا خلاف عليه، فإن أعمال القتل والسيوف في رقاب أهل القبلة من العصاة هو من خلق الخوارج الغلاة، كلاب أهل النار، وكما وصفهم النبي -صلى الله عليه وسلم- بأنهم: (يقتلون أهل الإسلام ويتركون أهل الأوثان).

فاتق الله -يا أبا الجهاد- ولا تسئ للجهاد والمجاهدين، واعلم أن قبل حملك للسلاح يتعين عليك أن تتعلم كيف تحمل السلاح، وفيمن تضع السلاح، ومتى ترمي بالسلاح، وأين تضع السلاح، وعمن تحجب السلاح.. فأنت كما أمرت أن تأخذ مناسكك عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، مأمور كذلك أن تأخذ الجهاد والقتال وما يتعلق به من أحكام وفقه عنه -صلى الله عليه وسلم- من دون أن تتجاوز في شيء مهما قل ودق: {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا} [الحشر: ٧].

ودع عنك ما يقال لك عن أساطين الكفر والإلحاد، موتسيتونك، وجيفارا، وكاسترو... فإنهم طواغيت، ولن يأتوا إلا بالشر، ونعيذك من كل شر»

انتهى كلام الشيخ الطرطوسي

قلت: سبحانه الله أنظر إلى أقوال العلماء الذين نظروا للجهاد ولم يقفوا على الحياد؛ فهم من المجاهدين لكنهم قالوا كلمة الحق لم يخشوا في الله لومة لائم.

ونزیدك من الشعر بيتاً؛ فهذا الشيخ أبو محمد المقدسي يقول:

«أما العاملون على الإضرار بالمجاهدين من المخالفين؛ فمنهم جماعات الغلو والإفراط، الذين يعيبون على أهل الحق وسطيّتهم، بل يكفرونهم لأجلها. وربما استحلّوا بذلك دماءهم وأموالهم وأعراضهم، وجروهم وأشغلوهم بمعارك جانبية لا طائل تحتها.. والعاقل لا ينجر معهم إلى ذلك ولا يتضرر بشغيم..

روى ابن جرير وغيره أن رجلاً من الخوارج نادى عليّاً -رضي الله عنه- وهو في صلاة الفجر فقال: {ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين} فأجابه علي وهو في الصلاة: {فاصبر إن وعد الله حق ولا يستخفنك الذين لا يوقنون}». انتهى من كلامه باختصار. [أنظر: وقفات مع ثمرات الجهاد - ص ١٢٦]

وقال الشيخ المقدسي -فك الله أسره وخذل عدوه-:

«التحذير من أخطاء شائعة في التكفير:

- ١ - عدم التفريق بين التكفير المطلق وتكفير المعين أو كفر النوع وكفر العين.
- ٢ - التكفير بناء على قاعدة (الأصل في الناس الكفر)، لأن الدار دار كفر.
- تنبيه: إلى أن قاعدة (الأصل في جيوش الطواغيت وأنصارهم الكفر) لا غبار عليها.
- ٣ - عدم تجويز الصلاة خلف المسلم مستور الحال حتى تعرف عقيدته.
- ٤ - التكفير لمجرد مدح الكفار أو الدعاء لبعضهم دون تفصيل.
- تنبيه: إلى خطأ بعض المتسرّعين والغلاة في تكفيرهم للمسلم لمجرد مدح الكفار له أو ثنائهم على أخلاقه.
- ٥ - تكفير من لم يبايع إماماً معيناً.
- ٦ - حصر الفرقة الناجية في تجمع أو جماعة أو حزب أو طائفة معينة من بين عموم المسلمين.

٧ - التكفير بالنصوص محتملة الدلالة لا القطعية في التكفير.

٨ - التكفير بالأقوال أو الأعمال محتملة الدلالة دون النظر في قصد قائلها أو فاعلها.

٩ - عدم التفريق بين شعائر الكفر وأسبابه الظاهرة، وبين ذرائعه أو علاماته التي لا تكفي وحدها للقطع بالتكفير.

١٠ - التكفير بالشبهة والظن دون تثبت وعدم الالتفات إلى طرق الإثبات الشرعية والإلزام بالكفر وإن نكص عنه المتهم.

تنبيهان:

- اشتراط البينة الكاملة في التكفير دون التحذير.

- الحكم بالاستفاضة.

١١ - إطلاق قاعدة (من لم يكفر الكافر فهو كافر) دون تفصيل.

١٢ - التكفير بالمآل أو بلازم القول.

١٣ - تكفير من مات على شيء من الذنوب لم يتب منها.

١٤ - الخلط وعدم التمييز في التكفير بين ما هو من أصل الإيمان أو نواقضه وبين ما هو من الإيمان الواجب أو المستحب.

* خمس تنبيهات مهمة:

- الأول: أن التكفير إنما يكون بشعب الإيمان الظاهرة التي هي من أصله.

- الثاني: أن كثيراً من صيغ الوعيد تحتل نقضاً لأصل الإيمان أو نقصاً في الإيمان الواجب فيجب تمحيصها.

- الثالث: أن مراد العلماء بلفظ (نفي كمال الإيمان) قد يعني في كثير من الأحيان نفي كماله الواجب لا المستحب.

- الرابع: أن قيد الاستحلال لا يشترط في نواقض أصل الإيمان عند التكفير، وإنما في الذنوب المنافية للإيمان الواجب.

- الخامس: التفريق بين الإيمان المطلق ومطلق الإيمان، والتوحيد المطلق ومطلق التوحيد.

التنبيه على خطأ من ينفي مطلق التوحيد أو الأخوة عن المسلمين من غير خواص إخوانه وجماعته.

١٥ - عدم التمييز بين الإيمان الحقيقي والإيمان الحكي.

- والفرق بين التوبة الباطنة الحقيقية، والتوبة الظاهرة الحكمية.

تنبيه: على الخلاف في قبول توبة الزنديق.

١٦ - عدم التفريق بين التولي المكفر وبين معاملة الكافر بالمعروف.

١٧ - الخلط بين التولي المكفر وبين المداهنة المحرمة أو المداواة المشروعة.

١٨ - الخلط بين التولي المكفر وبين التقية الجائزة.

١٩ - التكفير بدعوى أن السكوت عن الحكام يستلزم الرضى بكفرهم وعدم اعتبار حال الاستضعاف.

٢٠ - إطلاق حكم التكفير ولوازمه على أزواج وأولاد عساكر الشرك والقوانين أو نحوهم من المرتدين وعدم مراعاة حال الاستضعاف.

٢١ - عدم التفريق في آثار التكفير بين الكافر الممتنع وبين المقدور عليه.

- فائدة: في التفريق بين الردة المجردة وبين الردة المغلظة.

٢٢ - تكفير كل من عمل في وظائف الحكومات الكافرة دون تفصيل.

٢٣ - تكفير كل من استعان بالطواغيت أو أنصارهم أو لجأ إلى محاكمهم في ظل عدم وجود سلطان للإسلام دون تفصيل.

٢٤ - عدم التفريق بين متابعة النظام الإداري والتحاكم إليه وبين التحاكم إلى التشريعات الكفرية.

تنبيهان:

- التفريق بين ذم المشرعين في هذا الزمان مطلقا حتى الذين يشرعون النظم الإدارية منهم؛ وبين المتقيد بتلك النظم خوفا أو تأويلا.

- والتفريق بين ذم من يشرع القوانين مطلقا وإن وافقت الشرع لانطلاقه من المستندات القانونية الطاغوتية في التشريع؛ وبين المحتكم أو المحاكم إليها تأويلا لموافقتها الشرع.

٢٥ - عدم التفريق بين الحكم بغير ما أنزل الله وبين مجرد ترك بعض حكم الله أحيانا في الواقعة كمعصية.

٢٦ - تكفير عموم المشاركين في الانتخابات دون تفصيل.

٢٧ - عدم العذر بالجهل في المسائل الخفية ونحوها.

٢٨ - تكفير كل من خالف الإجماع دون تفصيل.

٢٩ - عدم التفريق بين كفر الردة وبين كفر التأويل والتسوية بينهما.

٣٠ - عدم التفريق بين البدع المكفرة وبين غيرها من المعاصي أو بدع الفروع.

٣١ - تكفير كل من لم يُكفّر الطواغيت بدعوى أنه لم يكفر بهم.

٣٢ - عدم التفريق في أسباب التكفير بين الطعن في الدين وبين الطعن في الأشخاص.

٣٣ - تكفير المخالفين لمجرد انتمائهم إلى جماعات الإرجاء» انتهى من الثلاثينية للشيخ المقدسي -فك الله أسره وأخزى عدوه-. [أنظر: الرسالة الثلاثينية في التحذير من الغلو في التكفير - ص ٤٨٨/٤٩١]

قلت: إن كل ما حذر منه الشيخ أبو محمد المقدسي قد تلبس به جماعة الدولة وأنصارهم ولقد ناقشت بعض من يحسب على أهل العلم من أنصار الدولة: فوجدته قد تبنى ما تبنته جماعة الدولة فنصحته بالعودة للثلاثينية ولجؤنة المطيبين للشيخ أبي قتادة لعله بعودته لكتابي هذين الشيخين أن ينتفع منهما، أو على الأقل يتعلم الإنصاف من هذه الكتب .

وقال الشيخ المقدسي -فك الله أسره- في رسالته وقفات مع ثمرات الجهاد:

«يا إخواننا نذكركم بحديث المصطفى -صلى الله عليه وسلم-: (ومن خرج من أمتي على أمتي يضرب برها وفاجرها ولا يتحاشى من مؤمنها ولا يفي بذي عهدا فليس مني)، وفي رواية: (ولست منه) رواه مسلم عن أبي هريرة..

ماذا يستفيد المجاهد من جهاده إذا دخل في وعيد هذا الحديث وشملته براءة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- منه ومن جهاده... الله الله في المسلمين وفي حرمتهم ودمائهم... الله الله في الجهاد وثمراته..

ألم تعلموا أن من حَفَرَ بئراً في طريق المسلمين وشوارعهم فتلف بها مسلم فإنه تجب عليه الكفارة والدية على عاقلته ويلتحق بالبئر كل حفرة أو سبب من أسباب الإتلاف.. نص على ذلك جمع من الفقهاء عند شرحهم لحديث:

(العجماء جرحها جبار والبئر جبار...) رواه البخاري وغيره، ويُنَوَّنُوا أَنَّ البئر التي لا دية ولا كفارة على صاحبها هي تلك التي يحفرها في أرضه أو في أرض موات أو في بادية بعيدة عن طريق المسلمين..

وقال الشافعي: (واضع الحَجَر في أرض لا يملكها ضامن).

بل نصّوا على أن من يزحم دابة في طريق المسلمين فيغيّر طريقها فتدوس إنساناً فإنه يضمنه...

وبعضهم نصّ على أنه لو أهمل صيانة جدار بيته فسقط على مسلم فقتله فإنه يضمنه، وكذا من أخرج عن حدّ بيته شيئاً كخشبة أو نحوها فأصاب إنساناً فهو ضامن، بل إن بعضهم ضمّن من توضأ فصبّ الماء في طريق المسلمين فمر مسلم فزلق به..

إنها دماء المسلمين... والمسألة ليست لعباً... يجب أن تعلموا يا إخواننا أن دم المسلم غالٍ وحرمة عظيمة، واستباحة دماء المسلمين خطر عظيم وترك قتل ألف كافر -كما نص علماؤنا- أهون من سفك محجمة من دم مسلم عمداً..

ولقد نادى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الأمة في البلد الحرام في الشهر الحرام في يوم الحج الأكبر قائلاً: (إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا إلى يوم تلقون ربكم ألا هل بلغت؟ قالوا: نعم، قال: اللهم اشهد فليبلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع، فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض) رواه البخاري انتهى باختصار. [أنظر: وقفات مع ثمرات الجهاد - ص ٦/٥]

قلت: فكيف بمن كفر مسلماً مجاهداً في سبيل الله واستحل دمه وماله وعامله معاملة المرتدين؟؛ فحسبنا الله ونعم الوكيل، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وصلى الله على محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

جمعه وأعدّه:

أبو مارية القحطاني

الاثنين ٢٤ ربيع الآخر ١٤٣٥

من شام الرباط

رابط الموضوع = <https://justpaste.it/mary1435>

رابط الموضوع = <http://goo.gl/gT67kW>

رابط التحميل = <https://ia902506.us.archive.org/27/items/yom.ramd/mary.pdf>